البرازيل: التباينات الاجتماعية والمجالية

المقدّمة

اقترنت القفزة الاقتصادية البرازيلية بتباينات اجتماعية وإقليمية عميقة تحوّلت إلى سمة مميّزة للبرازيل وجعلت منه أحد أكثر بلدان العالم لامساواة ومثالا دالاّ على سوء التّنمية التي أفضت إليها التّجارب التّنموية في عديد أقطار الجنوب.

I- تباينات اجتماعية حادّة

حقّق البرازيل تقدّما اجتماعيا ملموسا يتجلّى من خلال تحسّن مختلف المؤشرات الدّيمغرافية والاجتماعية[1]. غير أنّ هذا التحسّن لم يشمل كافة فئات المجتمع ولم يخفف من حدّة تركّز الدّخل والملكيّة والنفوذ.

1- سوء توزيع الدّخل

أثمرت القفزة الاقتصادية تزايدا مطّردا لنصيب الفرد من النّاتج الدّاخلي الخام، إلا أنّها اقترنت بتفاوت شديد في مستوى الدّخل بين مختلف شرائح المجتمع.

أ- تركّز الدخل لدى أقلية محظوظة

لئن نما النّاتج الدّاخلي الخام للبلاد بنسق سريع وتضاعفت قيمته ثلاث مرات منذ ستينات القرن الماضي، فإن البرازيليين لم يتقاسموا ثمار النمو الاقتصادي بطريقة عادلة ومتوازنة[2]، إذ يحتكر 1 % من السكان الأكثر ثراء ما يقارب 13 % من مجموع ثروة البلاد. وفي المقابل لا يتجاوز نصيب 50 % من السكان الأفقر 15 % من إجمالي الدّخل البرازيلي. وظلّت قيمة مؤشر جيني[3] لقيس اللاّمساواة من أعلى ما سجّل في العالم طيلة العقد الأخير. ويعتبر هذا الحيف في توزيع الدّخل نتاجا لسياسات التنمية المنتهجة منذ 1964 التي منحت مختلف الامتيازات لرجال الأعمال وكبار مالكي الأراضي وضغطت على أجور العمّال لخفض كلفة الإنتاج وجلب المستثمرين الأجانب علاوة على خفض قيمة العملة الوطنيّة والحدّ من نشاط النقابات.

ب- تفشّي ظاهرة الفقر في المجتمع البرازيلي

إنّ الفقر في البرازيل يعزى أساسا إلى حدّة اللامساواة في توزيع الثروة. فرغم تنامي قدرة البلاد على تلبية الحاجات الأساسية لسكانها، يواجه أكثر من ربع البرازيليين الفقر ويعاني حوالي عشر السكان الفقر المدقع[1]. وفضلا عن التفاوت المزمن في توزيع الدّخل، فإنّ تواضع الأجور لا يسمح بتغطية الحاجات الأساسية لقسم كبير من السكان مما يؤدّي إلى تردّي الأوضاع المعيشيّة في بعض أحياء المدن وفي أغلب الأرياف. وتتسع دائرة الفقر بسبب تنامي البطالة النّاجمة عن سياسة التقشّف والضغط على النفقات الاجتماعية التي فرضها برنامج الإصلاح الهيكلي وتسارع عمليات الخوصصة التي شملت أكبر المؤسّسات العمومية منذ بداية التسعينات. وقد أدّت هذه الوضعية إلى اندلاع عدّة اضطرابات اتّخذت أحيانا شكل "انتفاضات الجوع"، وهو ما دفع البرازيل إلى الاستعانة بمنظمة الأغذية والزراعة لإنجاح "مخطط مكافحة الجوع حتى درجة الصفر" [4] الذي أقرّته الحكومة البرازيليّة منذ سنة 2003.

ج- تنامي الفوارق العرقيّة

رغم اتّساع ظاهرة التهجين بالبرازيل، فإنّ التباينات الاجتماعية تبرز أيضا من خلال تنامي فوارق الدخل بين مختلف الأعراق. فقد اصطبغت اللاّمساواة بلون البشرة وأصبح الانتماء العرقي عاملا محدّدا للتباينات الاجتماعية [5 و6]. واستغلّت فئة مهيمنة من البيض الروابط الاجتماعية الموروثة عن عهدي العبودية والإقطاع وغنمت الامتيازات التي منحتها نماذج التنمية منذ 1964 لتستأثر بالنصيب الأكبر من ثمار القفزة الاقتصادية. وتبقى ظروف العيش لدى البيض عموما أفضل بكثير ممّا هي عليه لدى الملوّنين وخصوصا السّود والخلساء الذين يمثلون أكثر من ثلثي الفقراء. أما الهنود الأمريكيون، سكّان البلاد الأصليين الذين يمثّلون 0,2 % فحسب من مجموع البرازيليين، فإنهم يتعرّضون داخل المحميات التي تأويهم في أمازونيا لعمليات إبادة ينظمها أحيانا بعض الرّواد والمغامرين. وهكذا أصبحت الفوارق المتنامية بين مختلف الأعراق تشكّل تهديدا لتماسك الأمّة البرازيلية.

2 – سوء توزيع الأرض بالأرياف

يتميّز الوضع العقاري في الأرياف البرازيلية بتفاوت شديد في الملكية أسهمت خيارات التنمية في تجذيره ولم تنجح محاولات الإصلاح الزراعي المتعاقبة في التخفيف من حدّته ممّا أدّى إلى كثرة النزاعات وتصاعد العنف حول ملكية الأرض.

أ- هياكل عقارية جائرة

تتّسم الهياكل العقارية باختلال كبير في التوازن[7] يتجلّى من خلال الظاهرة اللاتيفندية المتنامية، إذ تستحوذ المستغلات الكبرى التي تتجاوز مساحتها 100 هك على قرابة 80% من الأراضي الزراعية رغم أنّها لا تمثل أكثر من 11 % من العدد الجملي للمستغلات. أما المستغلات الصغرى التي تقلّ مساحتها عن 10 هك وتسمّى بالمينيفنديا، فلا يتوفّر لها أكثر من 2,2 % من مجموع الأراضي الزراعية رغم أنّها تمثّل حوالي 50 % من مجموع المستغلات، وهي تعاني دوما من ضعف الدّخل ومن التهميش. وبينما يعتمد أغلب اللاتفنديين على فلاحة غير جاهدة ويُهملون الجزء الأكبر من مستغلاتهم، يضطرّ جلّ الفلاحين بلا أرض إلى تأجير سواعدهم في مستغلات لاتيفندية تنزع نحو التآلية أو يُجبرون على النزوح إلى المدن. ومانفكّ هذا الاختلال يتفاقم بالتوازي مع توسّع المساحات الزراعية وإحياء أراض جديدة في مناطق الرّيادة، غالبا ما تؤول ملكيتها إلى الشركات الكبرى أو إلى اللاتيفنديين القادمين من الجنوب.

ب- احتداد النّزاعات على الأرض

يولّد التّفاوت الحادّ في توزيع الأرض وما ينجم عنه من تفاوت في الثروة والنفوذ توتّرا اجتماعيا خطيرا يتحوّل أحيانا إلى نزاعات عنيفة بين اللاتيفنديين وصغار الفلاحين[8]. ومنذ منتصف القرن العشرين، فرضت احتجاجات صغار الفلاحين والفلاحين غير المالكين على الدّولة اتخاذ بعض الإجراءات لفائدتهم كمصادرة قسم من الأراضي اللاتيفنديّة غير المستغلة وتحديد أجر نقديّ أدنى للعملة الفلاحيين، وتمكينهم من ممارسة بعض الحقوق النقابية... لكنّ هذه الإجراءات ما إن دخلت حيّز التطبيق حتّى تخلّى عنها العسكريون إثر وصولهم إلى الحكم سنة 1964، فاكتفوا بحث صغار الفلاحين والفقراء منهم على غزو أراض جديدة في جبهات الرّيادة خاصّة على طول الطّريق العابرة لأمازونيا. ولم يشهد البرازيل منذ ذلك التاريخ إصلاحا زراعيا فعليّا [9] رغم تعدّد مبادرات الحكومات المتعاقبة التي آثرت تحت ظغط اللوبي اللاتيفندي استغلال أراض جديدة لتوطين مئات آلاف العائلات الرّيفية دون المساس بالملكيّة الكبرى. وهكذا يبقى المشكل العقاري قائما في الوقت الذي يحتدّ فيه الصّراع بين اللاتيفنديين وصغار الفلاحين ويمتدّ إلى مناطق الرّيادة.

ج- امتداد الصّراع على الأرض إلى مناطق الريّادة

راهن البرازيل على مخزونه الضخم من الأراضي في الوسط الغربي وأمازونيا لحلّ المسألة العقارية. غير أن عمليّة الإعمار والإحياء في هذه المناطق غالبا ما تجري في أجواء من التوتر تفضي أحيانا إلى نزاعات دموية إذ يلجأ كثير من صغار المعّمرين إلى حيازة أراض عمومية أو خاصة يستغلونها لسنوات عديدة قبل أن يصطدموا مجدّدا بكبار المالكين ليُطردوا منها بالقوة ويتحوّلوا في نهاية المطاف إلى أجَراء في ضيعات لاتيفندية جديدة لا تختلف ظروف العمل فيها عمّا كانت عليه في مناطقهم الأصلية. ويعمد بعض كبار المالكين وكذلك الشركات الكبرى إلى تجنيد قوات خاصة شبه عسكرية للتصدّي لعمليات الاجتياح التي تهدّدهم، أو لتوسيع مساحة أراضيهم. وفي انتظار إصلاح جذريّ للهياكل العقارية وإجراءات فعليّة توفّر لهم الأرض وتحدّ من نفوذ اللوبي اللاتيفندي، انتظم أكثر من خمسة ملايين من صغار الفلاحين والفقراء الريفيين في "حركة المزارعين بلا أرض" للدّفاع عن حقوقهم وتحسين ظروف عيشهم.

3- تركّز الفقر والثراء داخل المدن

تختزل المدينة البرازيليّة أزمة المجتمع البرازيلي وتعكس تناقضاته الاجتماعية الحادّة، إذ تجمع بين الفقر المدقع والثّراء الصّارخ [10].

أ- تركّز الفقر والبؤس في أحياء السَّكن العفوي

أسهمت أوضاع الرّيف المتأزّمة في تفاقم حركة النزوح وتضخيم التباينات الاجتماعية واستفحال المشاكل الحضرية خاصّة في أكبر المدن البرازيلية. فنمت الأحياء الفقيرة التي تحمل إسم الفافيلا بطريقة عشوائية على أراض غير ملائمة للسّكن، وسط المدن الكبرى وفي قلب أحيائها المركزية أحيانا وعلى سفوح التّلال المجاورة

تارة وقرب المستنقعات تارة أخرى لتأ وي ملايين البائسين والنازحين الجدد في مساكن كوخيّة تنعدم فيها أ بسط المرافق الضرورية [11]. وقد توسّ عت بعض هذه الأ حياء القصديرية لتقارب في حجمها المدن، فترتفع فيها البطالة بشكل ملحوظ ويعتمد اقتصادها بصفة شبه كلية على أ نشطة القطاع الثالث غير المهيكل. وظلّت أ حياء الفافيلا مهمّ شة إ لى أ واسط الثمانينات لمّ ا تقرّ ر إ دماجها في المدن المرتبطة بها حتّ ى تتوفّ ر لها التجهيزات الأ ساسية والمرافق الاجتماعية الضرورية لتحسين ظروف عيش متساكنيها. غير أنّ الفافيلا تبقى سِمة مميّزة للبرازيل عموما شأنها شأن الكرنفال أو كرة القدم.

ب- تركّز الثروة والبذخ في أحياء راقية

تجاور أحياء الفافيلاالفقيرة بالمدن الكبرى البرازيلية وخاصة ريو دي جانيرو وساو باولو أحياء مركزية غنيّ ة تتميز بكثافة العمارات ونواطحات السحاب على غرار أ رقى مراكز مدن الولايات المتحدة الأمريكية وأ وروبا الغربية. وتأ وي هذه الأ حياء المقرات الاجتماعية للمؤ سسات الكبرى والخدمات الرفيعة، وتحيط بها أ حياء فخمة تحتضن الفئات الميسورة في مساكن فردية متّسعة مجهّزة بكل مستلزمات الرفاهة. وتتسبب حدّة الفوارق الاجتماعية داخل المدن البرازيلية في تنامي مختلف الآفات الاجتماعية وكلّ أشكال العنف الحضري الذي تعاني منه الحواضر الكبرى بالخصوص كالإ جرام وتجارة المخدرات وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع.
لئن تحقّقت القفزة البرازيلية في ظلّ نظام اجتماعي جائر ولم تنجح في الحدّ من تناقضاته فإنّها ورثت مجالا غير متكافئ لم تستفد كلّ أجزائه من النجاح الاقتصادي الذي أثمرته.

II- تباينات إقليمية عميقة جدّا

تعتبر التباينات الإقليمية حادّة بمختلف المقاييس الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية[12]، وهي تباينات موروثة ارتبطت بمسارات تنموية متناقضة دعّ متها القفزة الاقتصادية فأ فرزت مجالا مركزيّ ا في الجنوب الشرقي والجنوب، ومجالا طرفيّا في الشمال الشرقي وآخر رياديّا في الشمال والوسط الغربي.

1- "البرازيل المركزيّ" في الجنوب الشرقي والجنوب

يُعدّ الجنوب الشرقي والجنوب برازيلا متقدّ ما استفاد من تضافر عوامل تاريخية واقتصادية ملائمة ليفرض سيطرة شبه مطلقة على المجال الوطني.

أ- أكثر المجالات الإقليميّة تقدّما

يمثل الجنوب الشرقي والجنوب مركز الثقل الديمغرافي والقلب الاقتصادي للبلاد [12]. فقد كان أكبر مستفيد من التحرّكية المجالية للسكّان رغم تكثّف تيارات الهجرة نحو الدّواخل. ويأوي البرازيل المركزيّ 57 % من سكّان البلاد ويوفّر ثلاثة أبا ع إجمالي الناتج الدّاخلي الخام و90 % من قيمة الإنتا ج الصّناعي الجملي، كما يتميز بارتفا ع مستوى عيش سكانه مقارنة بالأقاليم الأ خرى. ويسيطر الجنوب الشرقي على جميع الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية. وتعتبر مدينة ساو باولو العاصمة الحقيقية للبلاد، فهي تأوي 80 % من المؤ سسات الكبرى الصناعية والخدمية بالبلاد وتحتضن أ كبر بنوك أمريكا اللاّ تينية وبورصاتها، وهي ثالثة أكبر مدن العالم إذ يزيد عدد سكّانها عن 20 مليون نسمة كما أنّها تضمّ القسم الأكبر من الطبقة الوسطى البرازيلية[18]. ويمتدّ إ شعا ع ساو باولو إ لى كامل المجال الوطني ويتجاوزه إ لى أ مريكا اللاتينية والعالم النامي. وقد تمكّ ن الجنوب الشرقي بفضل قوّ ة نفوذ حاضرته وكثافة تجهيزاته وكذلك بفضل أ همية سوقه الاستهلاكيّ ة من استقطاب أ هم منتجات الأقاليم الأ خرى والاستئثار بجلّ عائدات تصدير خاماتها المنجميّة ومحاصيلها الزراعيّة. ويحتكر مثلّث ساو باولو ريو دي جانيرو بيلو أوريزنتي غالبية الإنتا ج الصناعي[16]. وتبعا لهذا التركز الشديد للأنشطة والمؤ سسات والاستثمارات، يوشك الإقليم أ ن يبلغ مرحلة التشبع ممّا دفع الشركات الكبرى مثل رينو وفولكسفاغن إلى توطين أ نشطتها بعيدا عن مدينة ساو باولو وخاصة في الجنوب حول كوريتيبا (Curitiba) وَ بورتو ألقري (Porto Alegre) . وقد تيسّ ر للجنوب الشرقي الاضطلا ع بهذا الدور المركزي بفضل سياسات اقتصادية وطنيّة مُدعّمة استندت إلى ظروف تاريخية ملائمة.

ب- ظروف ملائمة للتنمية

ارتبط اقتصاد الجنوب الشرقي بدورة القهوة [19] التي امتدت بين 1850 و1930 واعتمدت خلافا للشمال الشرقي على يد عاملة أجيرة تتكوّن أ ساسا من المهاجرين الإ يطاليين. وقد جلبت هذه الزراعة رؤوس أموال كبيرة ودفعت إ لى تجهيز المنطقة الساحلية بالسكك الحديدية مما أ سهم في ازدهار مدينة ساو باولو وتنشيط

ميناء سانتوس (Santos) القريب منها. ولمّا حلّت أزمة الثلاثينات الاقتصادية وانهارت الأسعار العالمية، أدرك «بارونات القهوة» من كبار اللاّتيفنديين مخاطر الارتباط بزراعة أحاديّة واقتنعوا بضرورة توجيه استثماراتهم نحو أنشطة جديدة صناعية بالخصوص. لذلك بادروا ببيع قسم من ضيعاتهم إلى العمّال الفلاحيين بالجهة بشروط ميسّرة في شكل قطع متوسّطة الحجم قادرة على توفير مداخيل محترمة لمالكيها الجدد وهو ما ساعد على بروز طبقة اجتماعية وسطى مثّلت سوقا استهلاكية يُعَوَّلُ عليها لتدعيم الاقتصاد الإقليمي. وهكذا، أفرزت «دورة القهوة» في الجنوب الشرقي حركية اجتماعية خفّفت من حدّة التركز العقاري والتفاوت الطبقي وأسهمت في إعادة هيكلة اقتصاد الإقليم بالاعتماد على التصنيع. لقد انطلقت حركة التصنيع في البرازيل من الجنوب الشرقي في إطار نظام حمائيّ صارم ساعد صناعات الإقليم الناشئة على النموّ. وانفردت ساو باولو بمهمّة توريد حاجات البلاد من مواد الاستهلاك والتجهيز، فتحوّلت إلى محطّة عبور إجباريّ لبضائع كلّ الأقاليم الأخرى تصديرا وتوريدا ومركز لتجميع عائداتها من العُملة الصعبة [17]. كما برز الجنوب الشرقي كمجال مركزي وتدعّمت مكانته في نطاق سياسة التصنيع الحاث على التصدير. فاندمج بسرعة في الاقتصاد المعولم واستقطب جلّ الاستثمارات الأجنبية الواردة على البلاد وأغلب المؤسسات الكبرى الخاصّة والعمومية وكلّ الصناعات المتطوّرة بفضل ما ضمنه لها من مقتصدات الحجم. ومازال إشعاع البرازيل المركزي يتّسع ونفوذه على باقي الأقاليم يتوطّد بفضل ما يمتلكه من رصيد بشريّ وهياكل اقتصاديّة أهّلته ليكون الغانم الأكبر من مرحلة الانفتاح والخوصصة.

2 – "البرازيل الطّرفيّ" في الشمال الشرقي

يمثّل الشّمال الشّرقي رغم عراقة تعميره مجالا إقليميا هامشيا يخضع لهيمنة الجنوب الشرقي.

أ- مجال إقليميّ متخلف

يعدّ «البرازيل القديم» أقلّ أقاليم البرازيل تقدّما وأكثرها فقرا [12 و13]، ويتميّز هذا الإقليم بكثافة سكانية عالية وحصيلة هجرية سالبة. فهو يضمّ 28% من سكان البلاد وأكثر من نصف مجموع فقرائها، ولا يوفّر لأغلب سكانه ظروفا معيشية مقبولة وترتفع فيه نسبة وفيات الرّضّع بكثير عن المعدل الوطني. ويبقى إسهام الإقليم في توليد الثروة متواضعا ويكاد التصنيع ينحصر في أكبر مدنه مثل رسيف (Recife) وسلفادور (Salvador) وباهيا (Bahia) كما يبقى المردود الفلاحي ضعيفا بسبب كثرة مستغلاّت المينيفنديا والميكروفنديا. ورغم التحسّن النسبي لأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعينات في إطار إعادة توطين الصّناعات القديمة داخل البلاد وتحرير المبادلات التجارية مع الخارج، يظلّ الشمال الشرقي إقليما منفّرا لا يُغري المستثمرين.

ب- إرث مكبّل

ويعزى تخلّف هذا "الإقليم المشكل" أساسا إلى إرثه العبودي المكبّل وضعف استفادته من السّياسات التنموية المتعاقبة منذ 1930 . فقد ارتبط اقتصاده بالزراعة الأحادية لقصب السكّر التي انتشرت في أواسط القرن السادس عشر وقامت على استغلال العبيد الأفارقة [19]. وتطوّرت "دورة قصب السكّر" في ظلّ استقطاب اجتماعي قوي وتركّز عقاري شديد حالا دون ظهور طبقة اجتماعية وسطى تُسند اقتصاد الإقليم. ولئن وفّرت هذه الدورة أرباحا طائلة لكبار الإقطاعيين فإنّها، خلافا للجنوب الشرقي، لم توظّف لتطوير الإنتاج وتنويعه أو لتحسين الظروف المعيشية للسكان والحدّ من اللاّمساواة، بل وظّفت لشراء المزيد من الأراضي والعبيد مما أدّى إلى توسيع دائرة الفقر والبؤس وأسّس لوضعية تخلّف زادت تعقيدا. وقد فرضت الإجراءات الحمائيّة التي تضمّنتها السياسات التنموية قبل 1990 على أثرياء إقليم الشمال الشرقي اقتناء حاجاتهم من الجنوب الشرقي بعد أن اعتادوا التزوّد مباشرة من الخارج، فأضحت عائداتهم من العملة الصعبة مستقطبة من قبل بنوك ساو باولو [17]. ولم تقلّل القفزة الاقتصاديّة من خضوع الشمال الشرقي لهيمنة البرازيل المركزي. وما زال الإرث العبودي وكذلك الوضع العقاري المتأزم يعيقان التنمية في الإقليم علاوة عن الصّعوبات الناجمة عن حدّة الجفاف خاصّة في "مضلّع العطش".

3- البرازيل الريادي في الشمال والوسط الغربي

يشكّل إقليما الشمال والوسط الغربي ما يسمّى البرازيل الرّيادي الذي يشبّه بالغرب النائي الأمريكي في أواخر القرن 19. ويشمل هذا «البرازيل الكامن» مناطق فسيحة وغنيّة بالموارد الطّبيعية، لم يكتمل إحياؤها بعدُ حتّى امتدّ إليها نفوذ ساو باولو ليدمجها في المجال الوطني [16].

ويتميّز الوسط الغربي بتعميره المتشتّت واعتماده على زراعة الصوجا وتربية الماشية الممتّدة في إطار مستغلات شاسعة جدّا نمت على الطريقة الأمريكية. ولا تبرز الصناعة بوضوح إلاّ بمدينة كوييابا (Cuiaba) التي تختصّ في الصّناعات الفلاحيّة الغذائية. أما إقليم الشمال الذي يغطي منطقة أمازونيا، فيعدّ أكبر مجالات الرّيادة في العالم. ولئن اعتُبر «جحيما أخضر» بسبب الرطوبة المفرطة وكثافة الغابة الاستوائية إلاّ أنّ ذلك لم يحُل دون تعميره نتيجة مخزونه الهائل من الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية المتنوعة كالخشب والحديد والكهرباء [14]. لقد شهد هذا الإقليم خلال القرن التّاسع عشر "دورة المطاط" التي اقتحمت الغابة الكثيفة ويسّرت النفاذ إلى أعماقها وأسهمت في نمو مدينتي بيليم (Belem) ومناوس. ونشطت عمليّات الإعمار والإحياء بقوّة حينما أقدمت الدّولة على شقّ الطريق العابرة لأمازونيا وركّزت عدة أقطاب تنمية ومناطق حرّة ورصدت حوافز هامّة للمعمّرين استفاد منها خصوصا كبار مربّي الماشية الوافدين من الجنوب الشرقي والجنوب إضافة إلى الشركات العالمية الكبرى مثل فلكسفاغن وقوديير (Goodyear) ... وأصبحت أمازونيا تعتمد على أنشطة متنوّعة وهي الزراعة وتربية الأبقار غير الجاهدة، واستغلال موارد الغابة من خشب ومطّاط، واستخراج المعادن كالحديد من مناجم كاراخاس، في حين يبقى التصنيع منحصرا في مراكز محدودة أهمّها مناوس.

وقد اعتبرت أمازونيا متنفسا لمشاكل الأقاليم الأخرى، فهي توفّر «أرضا بلا سكّان لسكّان بلا أرض»، وتستوعب البطالة الناجمة عن ميكنة الفلاحة في الجنوب الشرقي وتحدّ من انتشار الفقر في الشمال الشرقي المجاور كما تجنّب الدّولة القيام بإصلاح زراعي ملحّ وتخفّف من ضغط أحزمة الفافيلاّ على المدن الكبرى. فقد أصبح الإقليم ملجأ لملايين المهاجرين ولأعداد متزايدة من المغامرين الذين يقتحمون المحميات الطبيعية والأراضي المخصّصة لقبائل الهنود الأمازونيين في مناطق شاسعة يسود فيها منطق القوة. ويتهافت كبار مربّي الماشية وكبريات الشركات العالمية على استغلال ثروات أمازونيا استغلالا استنزافيا يلحق أضرارا جسيمة بالبيئة كتفقير التربة وإتلاف ما يزيد عن 400 ألف كم^2 من الغابات [14 و15].

توصّل البرازيل إلى إدماج الوسط الغربي والشمال الأمازوني في مجاله الوطني بفضل الطّريق عبر الأمازونية والعاصمة الفيديرالية الجديدة ومختلف أقطاب التنمية، لكنّ افتقار هذين الإقليمين إلى شبكات نقل إقليمية مترابطة وشبكات حضرية مكتملة لا يسهّل جهود التحكّم الناجع في هذا المجال الرّيادي.

ولئن تمكّن البرازيل خلال السنوات الأخيرة من تقليص الفوارق بين أقاليمه على مستوى بعض المؤشرات الاجتماعية إلاّ أنّ سياسات التهيئة الترابيّة لم تسع منذ 1964 إلى تحقيق التكافؤ بين الأقاليم بقدر ما عملت على تجنّب التوترات الاجتماعية أو التخفيف من حدّتها خاصّة في الأقاليم الشرقيّة. كما أنّ سَعْي البرازيل منذ 1991 إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي في نطاق سوق المركوسور يثبّت الشمال الشرقي في موقعه الطرفي بل يزيد في تهميشه لصالح البرازيل المركزي المهيمن الذي يمتدّ نفوذه تدريجيا في اتجاه بيونس آيرس بالأرجنتين وسنتياغو بالشيلي ويسهم في تنامي النفوذ الخارجي للبرازيل [16].

الخاتمة

يتّضح أنّ التباينات الاجتماعية والمجاليّة في البرازيل هي تباينات هيكلية ومزمنة أضحت معرقلا أساسيا لجهود التنمية رغم مساعي الدولة للتخفيف من حدّتها. فالنهج التنموي البرازيلي رغم التعديلات التي شملته يعتبر إقصائيّا لقسم مهمّ من السكان والمجال ويجعل من البرازيل فعلا بلد التناقضات الحادّة ونموذجا لسوء التنمية.